إقتصاد

خطة وطنيّة لتحصين الأمن الغذائي
وزير الزراعة: تعويض خسائر أشجار الزيتون

تحصن لبنان بخطة وطنية لمواجهة اي توسع للحرب تتخطى الحزام الجنوبي بهدف تحصين الامن الغذائي في حال حوصرت المرافق البرية والبحرية والجوية. المعروف ان الاكتفاء الذاتي يتطلب وجود انتاج زراعي محلي يكفي حاجات السوق، ويغني عن الاستيراد وتحديدا في مادة القمح الاساسية

هل ينجح لبنان في ان يتحول الى زراعة القمح ليصبح مكتفيا. بدا القلق من حصول نقص بفعل خطر تعطل الامدادات مع اندلاع الحرب الروسية الاوكرانية، كونه لم يعد يملك مخزونا استراتيجيا كان يوضبه في اهراءات القمح التي خرجت من الخدمة بعد انفجار مرفأ بيروت، وقد تفاعل هذا القلق مجددا مع الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان. بدأت خطوة زراعة القمح فعليا وعلى مساحات واسعة، واعلن وزير الزراعة في حكومة تصريف الأعمال عباس الحاج حسن عن التعاون مع البنك الدولي ومنظمة الفاو والمنظمة العربية للتنمية الزراعية لـ "زيادة المساحات حتى تتجاوز الـ40 الف دونم، مما يعني امكان تغطية الحاجة لفترة اربعة اشهر كاحتياط استراتيجي من القمح، ليصبح لبنان في خلال ثلاث سنوات في مكان آخر".

وزير الزراعة عباس الحاج حسن.

■ ما هي مرتكزات خطة مواجهة الحرب الدائرة اليوم وتحصين الامن الغذائي الزراعي؟

□ كانت حصيلة الحرب المستمرة منذ 8 تشرين الاول على لبنان والتي شملت كل منطقة الحزام الاخضر على الحدود، الغنية باشجار الزيتون وتلك المعمرة، مؤلمة جدا وقاسية، اذ احرقت اكثر من 60 الف شجرة زيتون واشجار يزيد عمرها على 250 سنة. هذا الامر مدان كما الاعتداء الاسرائيلي الغاشم الذي استعمل القنابل الفوسفورية المحرمة دوليا على مساحة 120 كيلومترا مربعا على الحدود مع فلسطين المحتلة، وطال نحو 65 بلدة وقرية جنوبية. مرتكزات خطة مواجهة هذه الحرب التي وضعتها الحكومة وطرحت في اللجان النيابية المشتركة حتى تكون خطة وطنية شاملة بامتياز، تحاكي الواقع في ما لو حصل تدرج

> **فقدنا اكثر من 60 الف شجرة زيتون**

للعمليات العسكرية. هذه الخطة جيدة جدا لانها تأتي في وقت تحتاج فيه البلاد الى تضامن ورؤية. لذا يجب ان تستمر حتى في حال انتهت الحرب وينبغي اعتبارها خطة طوارئ مستدامة. اما كيف يمكن للخطة تحصين الامن الغذائي، فان الامر يتطلب جهدا كبيرا، خصوصا اذا توسعت الحرب وتمت محاصرة لبنان عبر استهداف المرافق والمطارات ومراكز الحدود، وهنا يصبح الامن الغذائي غير محصن، ويعود السبب الى اعتمادنا على الاستيراد لتأمين الكثير من المواد المعيشية، وهو امر مخالف لازدهار الدول والشعوب.

■ ما هي الوسائل المساعدة على زيادة الانتاج وانواع الزراعات التي تغطي اهداف الامن الغذائي في حالات الضرورة؟

□ من اولى الخطوات المطلوبة لتحقيق الامن الغذائي المستدام وجود انتاج محلي كاف. نحن نصدر كميات كبيرة من المنتجات الزراعية، لكن نحتاج الى كميات لا بأس بها للاستهلاك المحلي التي نستوردها من الخارج، والمثال على ذلك القمح، وهو مادة اساسية للطحين لتأمين الرغيف. بدأنا زراعة مساحات واسعة من القمح الطري، وقامت وزارة الزراعة بكل ما هو مطلوب وقدمت البذور مجانا للمزارعين، وساعدتهم ماليا عبر برنامج الاغذية العالمي (wfp) لتمكينهم من شراء السماد والمبيدات. عندما جاء موسم الحصاد، قدمت وزارة الزراعة كل الطلبات الواجب اعتمادها الى وزارة الاقتصاد المولجة شراء موسم القمح في الشهر السابع. لكن هذا الامر لم يتم حتى الان، مما دفع بالمزارعين الى بيع المحصول في السوق السوداء. اما لماذا لم تشتر وزارة الاقتصاد المحصول، فالجواب يعود اليها. قامت وزارة الزراعة بواجبها، وطرحت الموضوع مجددا في جلسة مجلس الوزراء الاخيرة، وكلفت وزارة المال دفع المستحقات الى وزارة الاقتصاد.

■ في ضوء ذلك، هل يمكن زيادة المساحات المزروعة؟

□ نعمل بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة الفاو والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، لزيادة المساحات حتى تتجاوز الـ 40 الف دونم. مما يعني امكان تغطية الحاجة لفترة اربعة اشهر كاحتياط استراتيجي من القمح، ليصبح لبنان في خلال ثلاث سنوات في مكان اخر.

■ ما هي انواع الزراعات التي تحقق اهداف الامن الغذائي عند الضرورة؟

□ القمح هو الاساس ثم البطاطا، وكل ما من شأنه ان يدخل الى السلة الغذائية التي يحتاج اليها المواطن في يومياته، وكذلك البقوليات التي نستوردها بالكامل، علما اننا نسعى الى تحسين انتاجها لتصبح اقتصادية بامتياز. هذا الامر يحفز المزارعين على تنويع محاصيلهم الزراعية، وبالتالي تأمين مردود مالي لا بأس به.

■ ما هو حجم الخسارة الذي ترتب عن فقدان لبنان مساحات واسعة من احراج الزيتون وكيف يمكن مواجهتها؟ وهل سيتم التعويض على المزارعين؟

□ كما ذكرت، فقدنا اكثر من 60 الف شجرة ◄

مقال

لأن الاقتصاد أصبح مدوّلرًا
وجب قياس التضخّم بالدولار

يعاني لبنان من ارتفاع ملحوظ في اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية في كل مفاصل الحياة اليومية للمواطن، ومرد ذلك الى جشع التجار.

لقد شهدت الاسعار زيادات متواترة في وقت قليل، وشملت اسعار الخضروات والسلع الغذائية، بالاضافة الى زيادة اسعار السلع المنتجة محليا لألف عذر وعذر، فيما المواطن متروك لحاله يئن ويتوجع بسبب هذه الزيادات التي تفوق دخله اليومي والشهري. كذلك ادت الزيادات في الاسعار الى تفاقم كل الاوضاع الاقتصادية للمواطنين، مما رفع حدة الفقر وتراجعت مستويات المعيشة.

الجشع الذي يظهر في سلوك كل من يقدم خدمة اجتماعية من استشفاء ودواء، او يبيع سلعة، او يقبض على مفاصل التجارة في مفهومها العام، يساهم ايضا في تفاقم هذه المشكلة، حيث يتم استغلال اي اشارة لتحقيق ارباح غير متناسبة على حساب الفئات الضعيفة.

الدولرة التي عصفت بالسوق اللبنانية اقتلعت كل مفهوم للسلوك التجاري، وشكلت تحديات اقتصادية عميقة. فقد تأثر الاقتصاد بتقلبات الاسعار، الامر الذي انسحب على امكانات اي نمو في الاقتصاد اللبناني.

والجشع الذي يظهر في سلوك التجار على كل المستويات، يتجلى في استغلال الدولرة لتحقيق ارباح فورية، من دون مراعاة للاثار الاجتماعية. ويكمن جزء من هذا الجشع في التكهن بارتفاع الاسعار وتخزين المخزون عند اي حادث سياسي او امني او حتى عند انتشار اشاعة ما عن حدث ما، بهدف زيادة الطلب والارباح. وسلوك زيادة الاسعار على الرفوف عملية يومية، آنية ومتواصلة، يشعر بها المواطن وتهدد امنه الغذائي.

علاوة على ذلك، اثر ارتفاع اسعار الدولرة على السياحة والاستثمار، حيث اصبحت الوجهات السياحية اكثر كلفة، وتراجعت فرص الاستثمار المحلي.

غني عن القول، ان تراجع الاستهلاك العام ينسحب سلبا على النمو الاقتصادي، الذي ينسحب بدوره سلبا على الامن الاقتصادي الكلي بكل مكوناته.

ففي ظل التفلت من كل القيود القانونية والاخلاقية وفي غياب اي ادارة للتضخم، لم يعد للمواطن قدرة على تحمل امكانات العيش لا بمعناها الضيق ولا حتى الواسع.

وبما ان الاقتصاد اصبح مدولرا منذ فترة ليست بقصيرة، وجب على الجهات المختصة قياس التضخم ومتابعته ومراقبته وضبطه على هذا الاساس فقط. ولاحقا، يجب ان يبنى على الشيء مقتضاه، بما في ذلك ادارة التضخم من قبل الجهات المالية المختصة اسوة بما هو معمول به في الاقتصادات المتقدمة دوليا، بفاعلية باتت ضرورية ومطلوبة بالحاح.

ان ابتلاء المواطن بغلاء الاسعار، ليس نتيجة غضب الله على عباده كما يقال، بل هو نتيجة ابتلائه بمسؤولين تجار حرفتهم الشر والفساد، وثوبهم الاثام، وتجرّؤ غير محدود على القانون المادي والادبي. هذا كله، يبرز اليوم في مشاهد كشمس طالعة، لا تخفى على احد .

اخيرا، لا شك في ان ارتفاع الاسعار اصبح وباء يحتاج الى الحجر على كل من تسبب به، منعا لاستمراره.

عصام شلهوب

إقتصاد

◄ زيتون والاف الدونمات من الاشجار الحرجية ومساحات كبيرة مزروعة بالخضروات والفاكهة التي احترقت في شكل كامل. اما بالنسبة الى التعويض، فنحن نواصل الاحصاء في بعض القرى التي يمكن الوصول اليها، اذ ان هناك عددا منها لا يمكن الوصول اليها بسبب استمرار الاعتداءات الاسرائيلية بشكل يومي. الاولوية لدينا هي التعويض من قبل الحكومة عبر خلية الازمة، او من خلال المؤسسات المانحة الداخلية.

■ هل يمكن تفادي ازمة غذائية زراعية ام لا؟
□ ان المساحات المزروعة في لبنان جيدة على عكس الكلام عن الاحجام عن الزراعة، بدليل ازدياد الصادرات الزراعية في شكل ملحوظ جدا، تثبته احصاءات الجمارك. مرد ذلك طبعا، انهيار سعر العملة والمردود المالي الجيد على المزارعين. نحن نسعى اليوم الى توسيع القطاع الزراعي مع وجود اشكالية طبيعية تتمثل بموسم الشتاء الذي يؤثر على انتاج البقوليات والخضروات، لذلك نعمل مع البنك الدولي ومنظمة الفاو لتوسيع مساحات الخيم البلاستيك، سواء على الشريط الساحلي او في المناطق الداخلية. وهذا يعزز الانتاج ويخفف من استيراد هذه المنتجات.

■ ما هو تأثير الاوضاع السياسية على استقرار القطاع الزراعي؟
□ هناك تأثير واضح للاوضاع السياسية على كل القطاعات السياحية والصناعية والزراعية، كما ان عدم الثبات والاستقرار السياسيين يؤثران سلبا على كل القطاعات. المطلوب تأمين الاستقرار عبر الذهاب الى انتخاب رئيس للجمهورية حتى تنتظم المؤسسات. لا يجب اللجوء الى النكايات السياسية ومن الضروري التوقف عن هذا التعطيل، لانه ليس من المنطق ولا من الوطنية القبول بأن يبقى البلد مقيدا بهذا الشكل لاسباب محض شخصية. يجب انتخاب رئيس للجمهورية اليوم قبل الغد والذهاب الى تشكيل حكومة جديدة. هذا الاجراء يساعد في عودة الثقة في لبنان وبين اللبنانيين، الامر الذي ينعكس ايجابا على كل القطاعات، خصوصا على القطاع الزراعي.

> **التعويضات بعد الانتهاء من عملية الاحصاء**

■ يحتاج المزارعون الى التمويل، اين اصبحت قوانين الاستثمار الزراعي؟
□ نسعى الى تأمين التمويل من خلال المؤسسات والصناديق المانحة، اما قوانين الاستثمار فهي قيد الدرس في اللجان النيابية. لكن اكرر مجددا ان الجلسات التشريعية في المجلس النيابي متعذرة، لأن بعض المعطلين لا يريدون اضطلاع المجلس النيابي بدوره الاساسي، وهو التشريع، والقاصي والداني يعرف من هم.

■ كيف يواجه المزارعون معوقات التصدير البري ومتى سيستعيد لبنان موقعه المميز في الاسواق العربية وخصوصا دول الخليج؟
□ لا توجد معوقات امام التصدير برا. كان الحديث سابقا عن التكاليف الاضافية على الترانزيت، لكن السلطات السورية عادت وخفضت الرسوم المفروضة على الشاحنات اللبنانية نسبة 50% في مقابل شروط معينة. الملف موجود في عهدة وزارتي النقل في البلدين، واعتقد ان الامر لا يحتاج الا الى القليل من الجهد لوضع الامور في نصابها. اما بالنسبة الى بقية الدول، فان الامور تسير بشكل طبيعي سواء في اتجاه الاردن او العراق او اسواق الخليج، ما عدا السوق السعودية. لذا نأمل ان يأخذ الامر طريقه الى الحل، خصوصا ان السوق السعودية ضرورية للمنتجات اللبنانية.

■ المزارعون يشكون من عدم التقيد بالروزنامة الزراعية، ما مدى صحة هذه الشكوى؟
□ نحن نتقيد حرفيا بها لانها تربطنا بكل دول العالم خصوصا بالاردن، مصر، العراق، سوريا. الامر محسوم لاننا نعمل ضمن منطق المؤسسات والقانون ولا يمكن ان يكون هناك خرق تحت اي ظرف، لذا الامر عار عن الصحة جملة وتفصيلا.

■ ما مدى نجاح تجربة ما يعرف بالزراعة البيئية؟
□ المزارعون يعتمدون على الاساليب الصديقة للبيئة من خلال طرق علمية وبحثية جديدة، وهذا يدر ارباحا طائلة، لكن التكاليف في المرحلة الاولى قد لا تساعد الجميع على اعتماد هذه الزراعة. على الرغم من ذلك، اعتقد ان المشاريع البيئية اصبحت منتشرة في لبنان، وسيشهد هذا القطاع قفزة نوعية خلال السنوات الخمس المقبلة، خصوصا انه يعتمد على المبادرة الفردية التي نشجعها من خلال اللقاءات التي نعقدها مع النقابات الفاعلة على الارض والمستثمرين الزراعيين الحقيقيين. هذا الامر مهم بالنسبة الينا، لايماننا بأن هذه الشراكة مع القطاع الخاص هي اساس نجاح هذا القطاع الذي يشهد نموا مهما على الرغم من معوقات التكاليف وتدهور سعر الصرف. لاحظنا في جولاتنا على سهول عكار والبقاع والجنوب، ان مساحات شاسعة لا تزال تستصلح اليوم وتزرع من قبل المهتمين. كما يظهر موقع الجمارك تصدير كميات كبيرة جدا من المنتجات الزراعية. اؤكد ان القطاع الزراعي واعد، لكنه يحتاج الى مواكبة المزارعين سواء من خلال عمليات التمويل او تأمين المبيدات المطابقة للمواصفات باسعار مقبولة، وتحفيز العمل من خلال المراكز الزراعية، مع المراقبة الصارمة على استعمال المبيدات والمتاجرة بها، واغلاق كل المراكز التي تبيع ادوية زراعية مهربة، والتشدد في محاربة المتاجرين بهذه المواد السامة التي تؤدي الى ترسبات كيميائية تضر بصحة الانسان. اناشد للمرة الالف، القوى الامنية والقضاء، مساعدتنا على كبح جماح المهربين الذين يكسرون كل القيود ويضربون عرض الحائط بكل القوانين. كما اطلب من المواطنين تزويدنا كل المعلومات المتعلقة بهذه التجارة، اذا توافرت لديهم اسماء او غيرها من المعطيات، حتى نتمكن من ملاحقة جميع المتورطين.

ع. ش